

لوحة المسيرة التنموية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

التحديات الاستراتيجية	التحديات	مؤشر القياس	الواقع التنموي	مركزات خطة التنمية	الاهداف الاستراتيجية ٢٠٢٢	وسائل تحقيق الاهداف	مؤشر القياس	المشاريع والبرامج
المؤسساتي	١. الفساد المالي والإداري	١- مؤشر الفساد من دولة ١٦٧	١١٦٦	١- ترسيخ الامن والاستقرار والحكم الرشيد	- تحسن درجة النزاهة والشفافية - الحد من الفساد الاداري والمالي	١. تنمية قدرات العاملين في الجهات الرقابية ٢. تطبيق نظم تدقيق ورقابة الكترونية ٣. تطبيق خدمات النافذة الواحدة	-	تنفيذ دورات وورش وندوات في موضوعات ترسخ ثقافة النزاهة والشفافية
	٢. تدني كفاءة الأداء المؤسساتي	٢- مؤشر سهولة الاعمال من دولة ١٩٠ من مؤشراتاتها: - الحصول على الائتمان ١٩٠ - قوة الحقوق القانونية ١٢ درجة - مؤشر مدى شفافية الشركات ١٠ درجة - مؤشر تسجيل الملكية ١٩٠	٢١٦٥ ١٨١ (١) درجة (٢) درجة ١١٥	٢- تنوع الاقتصاد وتمية القطاع الخاص ٣- تخفيض معدل الفقر والبطالة	زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص	١. توفير خدمات استشارية وارشادية ، وخدمات تخطيط الأعمال ، والتدريب ، والتشبيك ، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ٢. انشاء صندوق لتوفير رأسمال ابتدائي، وتمويل مُيسر ، وضمانات قروض للقطاع الخاص ، بهدف توسيع أنشطته الصناعية القائمة. ويمكن أن يتم ذلك ايضاً من خلال تأسيس "مصرف تنموي" داعم للقطاع الانتاجي ، تتم ادارته من قبل القطاع الخاص . ٣. وضع نظام تفضيلي للحوافز (والامتيازات) المُقدّمة لمصارف القطاع الخاص. ٤. استحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة في إعادة هيكلة الشركات العامة .	-	- اكمال تنفيذ المدينتين الصناعيتين في البصرة وذي قار خلال المدة 2018-2019، وانشاء مدن صناعية في ثلاث محافظات أخرى(على الأقل) خلال المدة 2020-2022 . - انجاز عملية انشاء "حدائق علوم" Science Parks ، وبواقع حديقة علوم واحدة في كل محافظة
	٣. تضخم الإداري انتاجية العاملة	كمية الانتاج / حجم العمل المبذول قيمة الإنتاج / رأس المال المستخدم	- -	- -	- -	- -	- -	- -

١ تقرير الشفافية

٢ تقرير ممارسة الأعمال لعام 2018 الصادر عن البنك الدولي/ ٢٠١٧

لوحة المسيرة التنموية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

التحديات الاستراتيجية	التحديات	مؤشر القياس	الواقع التنموي	مركزات خطة التنمية	الاهداف الاستراتيجية ٢٠٢٢	وسائل تحقيق الاهداف	مؤشر القياس	المشاريع والبرامج	
الاقتصادية	١- تردي مناخ الاستثمار	مؤشر جاذبية الاستثمار (١٠٠ درجة) من مؤشراتها ^٣ - تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية - تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية - ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية - ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية	٢٧,٣% -١٩,٢% ١% ١,١% ٠,٧%	١. ترسيخ الامن والاستقرار والحكم الرشيد ٢. تنويع الاقتصاد و تنمية القطاع الخاص	زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص	تحسين بيئة الأعمال و الاستثمار	جذب 8 مليار دولار من الاستثمار الاجنبي الى العراق سنوياً طيلة مدة الخطة	- استحداث مجلس تطوير القطاع الخاص - وضع أنظمة، وآليات فاعلة لإدارة مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل. - تعديل وتبسيط إجراءات وضوابط حصول القطاع الخاص على التمويل من المصارف التجارية والقطاعية (قروض ميسرة، تسهيلات مصرفية، ضمانات). - تقديم حوافز وتسهيلات مالية وضريبية للاستثمارات الجديدة والابتكار وتحسين نوعية الإنتاج وإدخال منتجات جديدة وتسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المنظم. - مراجعة وتبسيط الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص ، وتعديل القوانين والأنظمة والتعليمات و / أو إصدار أخرى جديدة بالتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص. - تبسيط الإجراءات وإزالة التعقيدات الروتينية التي تعيق توفير بيئة ملائمة لعمل مؤسسات الأعمال.	
	نسبة مساهمة الزراعة الى GDP	نسبة مساهمة الزراعة الى GDP	٢,٣%	٣. تخفيض معدل الفقر والبطالة	زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى GDP	١. اقامة مصنع للمستلزمات الزراعية (مثل الاغطية البلاستيكية لتغطية المزارع، ومستلزمات الري الحديث بالرش والتنقيط). ٢. الاستصلاح المتكامل للاراضي الزراعية ٣. مكافحة ظاهرة التصحر.	الزراعة ٢,٢%		
	٢- اختلال بنية الإنتاج	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الى GDP	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الى GDP	٠,٨%	٤. اعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب	زيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية الى GDP	١- توطين تكنولوجيا حديثة من أجل تقليل الضائعات وتوفير الوقت والمال والذي يؤدي الى تخفيض كلف الانتاج ورفع مستوى منافسة المنتجات المستوردة. ٢- تشغيل الخطوط الانتاجية من خلال الانفتاح على الاستثمار بأساليب عديدة (شراكة، استثمار كامل، ادارة ، التصنيع للغير)	الصناعة التحويلية ١,١٧%	١. تحويل الشركات العامة الى شركات مساهمة بموجب المادة ٣٥ من الفصل التاسع من قانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧ من أجل إعطاء دور للأيدي العاملة في تنشيط هذه الشركات وكذلك توفير رؤوس الاموال. ٢. اكمال تنفيذ مشاريع الشركات العامة الممولة من الموازنة الاستثمارية من إيراداتها الذاتية ٣. عرض فرص استثمارية في مجال استغلال الثروات الغازية والمعدنية المتوفرة في البلد. ٤. تحويل مشروع المجمعات الى فرصة استثمارية من أجل اكمال تمويل المشروع. ٥. انجاز قانون المدن الصناعية واقراره من أجل استثمار المدن بصورة صحيحة.
	نسبة مساهمة النفط الى GDP	نسبة مساهمة النفط الى GDP	٦٠,٦%		١. تطوير الطاقة الانتاجية للنفط الخام للوصول الى (٦,٥) مليون برميل يومياً ٢. زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام الى (٥,٢٥) مليون برميل يومياً	١. تطوير الموانئ الحالية وانشاء موانئ جديدة تتوفر فيها كافة متطلبات البيئة والسلامة. ٢. انشاء وتطوير خطوط نقل النفط الخام وتطوير الاسطول البحري الناقل. ٣. إنشاء أنابيب لتصدير النفط الخام عبر موانئ دول الجوار.	النفط ٥٧,٣%	-	

^٣ تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٧ / الاونكتاد.

لوحة المسيرة التنموية (٢٠٢٢-٢٠١٨)

التحديات الاستراتيجية	التحديات	مؤشر القياس	الواقع التنموي	مركزات خطة التنمية	الاهداف الاستراتيجية ٢٠٢٢	وسائل تحقيق الاهداف	مؤشر القياس	المشاريع والبرامج
الاقتصادية	٤- اختلال بنية الموازنة العامة ^٤	نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات	٨٥,٩%	١. ترسيخ والاستقرار والامن والحكم الرشيد	تنوع هيكل الإيرادات العامة وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية (الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة)	١. توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها من خلال استحداث ضرائب جديدة والقضاء على قنوات التهرب الضريبي.	٨٤,١%	- انتاج نفط ٩,٤ مليون برميل / يوم - تصدير نفط ٤ مليون برميل / يوم
		نسبة الإيرادات غير النفطية الى اجمالي الإيرادات	١٤,١%			٢. الاستمرار بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية.		١. الاستمرار بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية.
	نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات	٧٤,٧%	٢. تنوع الاقتصاد وتنمية الخاص	معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة	- توظيف الإيرادات النفطية في تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل مصادر للإيراد أكثر استقراراً واستمراراً	١٥,٩%	-	
	حجم الدين العام	٧١ مليار دولار ^٥			- زيادة موارد الموازنة غير النفطية.		التحول الى تطبيق موازنة البرامج والاداء بصورة تدريجية.	
	٥- ارتفاع الدين العام	نسبة الدين العام الى GDP	٦٦%	٣. تخفيض معدل الفقر والبطالة	- الالتزام بسياسة الانضباط المالي للإنفاق العام وتطبيق مبدأ السقوف العليا للنفقات العامة.	٤٠%	-	
					- تحفيز المصارف القائمة على التوسع في تمويل عمليات الاستثمار.			
		٦- محدودية دور القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص الى GDP	٤٤,٦%	٤. اعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب	زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص	- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.	١. اعداد حقيبة مشاريع تنموية يتم تمويلها خارج التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة.
				- اشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في عمليات التشغيل المشترك في أنشطة النقل البحري.			٢. تشغيل الخطوط الانتاجية من خلال الانفتاح على الاستثمار بأساليب عديدة (شراكة ، استثمار كامل ، ادارة ، التصنيع للغير)	
		نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت	٣٥%			- يوفر فرص التشغيل خلال مدة الخطة .	١. طرح مشاريع السكك الاستراتيجية للاستثمار الخاص المحلي والاجنبي على وفق نظام (BOT).	
		نسبة التجارة الخارجية الى GDP	٥٠,٢٥%			تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	٥٠%	١. تقديم التسهيلات والمحفزات المالية امام الاستثمار الخاص في نشاط السياحة والآثار.
	٧- اختلال الميزان التجاري					١. زيادة حجم الصادرات السلعية لتحقيق التوازن الايجابي بالميزان التجاري.	-	
						٢. الحد من ظاهرة الاستيراد السلعي غير المبرر وضبط عملية الاستيراد .		
						٣. تنظيم عملية الاستيراد والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي.		

^٤ موازنة العراق الاتحادية لعام ٢٠١٧.
^٥ محافظ البنك المركزي العراقي.

لوحة المسيرة التنموية (٢٠٢٢-٢٠١٨)

التحديات الاستراتيجية	التحديات	مؤشر القياس	الواقع التنموي ٢٠١٧-٢٠١٥	مرتكزات خطة التنمية	الاهداف الاستراتيجية ٢٠٢٢	وسائل تحقيق الاهداف	مؤشر القياس	المشاريع والبرامج
الاجتماعية	١. ارتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد	نسبة الفقر متعدد الابعاد	٢٢,٥%	١. ترسيخ الامن والاستقرار والحكم الرشيد ٢. تنوع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص	تخفيف مستويات الفقر	- إنشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة (إنتاجية وخدمية) - برنامج حاضنات الأعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم المشاريع الصغيرة للفقراء - إنشاء وتأهيل وتجهيز مراكز أو بيوت صحية أو عيادات متنقلة في المناطق الفقيرة. - تدريب القابلات في المناطق الفقيرة. - تأمين مياه صالحة للشرب في المناطق الفقيرة والنائية. - بناء وتأهيل وصيانة المدارس في المناطق الفقيرة سعة المدرسة (٩) صفوف.	نسبة ٢٥% خلال مدة الخطة	-
	٢. زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين، المسنين، الارامل، الايتام)	معدل البطالة	١٠,٨%	٣. تخفيض معدل الفقر والبطالة	١. ربط مخرجات التعليم بمعطيات سوق العمل. ٢. تبني برامج تأهيلية وتدريبية للتنقيف بالعمل المنظم في القطاع الخاص. ٣. توجيه الموارد الاقتصادية صوب الأنشطة ذات الاسلوب كثيف العمل	١. إعتقاد نظام تخطيط موحد للقوى العاملة بأشراف جهة (الهيئة العامة للقوى العاملة). ٢. تبني نظاماً إلكترونياً للتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، تكون إدارات الموارد البشرية في الوزارات والجهات الاتحادية معنية بتطبيقه النظام الإلكتروني وبدعم من الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية.	يوفر القطاع الخاص 50% من فرص التشغيل. مساهمًا بذلك في تخفيض البطالة بمعدل 0.5 نقطة سنوياً خلال مدة الخطة	-
	٣. ارتفاع مستويات الأمية والتسرب.	نسبة الالتحاق	٩٥%	٤. إعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب	- زيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الابتدائية الى ٩٩%. - زيادة نسبة الالتحاق في المرحلة المتوسطة الى ٧٠%. - زيادة نسبة الالتحاق في الاعدادية الى ٤٥%.	١. توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة. ٢. تطوير التدريب العلمي في التعليم المهني من خلال انشاء (٥٠) وتجهيز (٥١٥) ورشة لمختلف الاختصاصات. ٣. زيادة الأجهزة والمعدات والتقنيات لترصين المخرجات العلمية. ٤. تنوع المصادر والمراجع العلمية الأجنبية الحديثة. ٥. موائمة أبنية المختبرات والمراكز البحثية للمواصفات العالمية.	بناء (٣٠٠٠) مدرسة	بناء (٣٠٠٠) مدرسة
	٤. عجز الخدمات الصحية عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان.	نسبة طبيب / نسمة	٨,٥		١. تطوير وتحديث مراكز الرعاية الصحية الأولية. ٢. رفع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية والصحية.	١. تطوير وتحديث مراكز الرعاية الصحية الأولية. ٢. رفع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية والصحية.	١٠ طبيب / ١٠٠٠ نسمة	-

لوحة المسيرة التنموية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

التحديات الاستراتيجية	التحديات	مؤشر القياس	الواقع التنموي ٢٠١٥-٢٠١٧	مركزات خطة التنمية	الاهداف الاستراتيجية ٢٠٢٢	وسائل تحقيق الاهداف	مؤشر القياس	المشاريع والبرامج		
البيئية والموارد الطبيعية	١. التلوث البيئي	نسبة السكان الذين يعيشون في سكن عشوائي	٨%	١. ترسيخ الامن والاستقرار والحكم الرشيد	١. انشاء وحدات سكنية مناسبة لمتطلبات تامين عودة العوائل النازحة جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية والعشوائيات والمتجاوزين.	١. تفعيل القوانين والتشريعات لمعالجة التجاوزات والعشوائيات . ٢. حث المحافظات بالمساهمة الفاعلة في تمويل جزء من المجمعات السكنية قيد الانشاء او المتوقفة من تخصيصاتها المالية المرصدة لبرامج تنمية الاقاليم . ٣. تشجيع الشركات الخاصة الكبرى العاملة في البلد للمساهمة في تمويل وتنفيذ المجمعات السكنية من خلال انشاء دور واطئة الكلفة بدل العشوائيات والمتجاوزين. ٤. تسهيل تقديم ضمانات حكومية لاستثمارات القطاع الخاص في مجال التطوير العقاري.	انشاء (١٠٠) الف وحدة سكنية	انشاء وحدات سكنية		
	٢. التوسع العشوائي في العمران		٣٤٧٠٠٠						٢. تنوع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص	٢. توفير ٥٠% من التمويل العقاري من استثمارات القطاع الخاص.
	٣. إدارة بيئية غير متكاملة		عدد وحدات السكن العشوائي							
٤. زيادة التصحر	٥٠%	٤. اعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب	زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (للأنشطة غير النفطية) لـ ٥,٢% عام ٢٠٢٢							
٥. التغيرات المناخية	مكافحة ظاهرة التصحر.			- تقليل نسبة الهدر في مياه الري باستخدام الري بالتنقيط - زيادة عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتصريف مياه المبالز. - السعي على زيادة كميات الخززين المتاح في السودان						
٦. الاعتماد على الطاقة غير المتجددة	مكافحة ظاهرة التصحر.				- نسبة الاراضي الزراعية المطورة اروائياً % - تاهيل المشاريع الاروائية (الف دونم) ٦١,٨٢% - ٥٢٩٢ (الف دونم)					
٧. الانخفاض المستمر للايرادات المائية	مكافحة ظاهرة التصحر.	- انخفاض الإيرادات المائية - انخفاض كفاءة الري الحقلي - تزايد التراكمات الملحية								
	٤٣,٧ مليارم ^٣		- انخفاض الإيرادات المائية - انخفاض كفاءة الري الحقلي - تزايد التراكمات الملحية							
	اقل من ٥٠%			٣٢٠ مليون جزء لنهر دجلة ٥٤٠ مليون جزء لنهر الفرات						
	-									